الهوية بين الأصالة والتغريب

أ.د. عفت الشرقاوى*

يدور فى حياتنا الثقافية المعاصرة جدل شديد حول مفهوم التغريب . وقد يختلط أحيانا هذا المصطلح لدى المؤيدين والمعارضين على السواء بمفهوم التحديث . وهو جدل قديم تمتد جذوره إلى بدايات القرن التاسع عشر حين تعرضت المنطقة العربية لموجات متتابعة من التغييير ، جاءت فى معظمها من الغرب ، تحت تأثير الرغبة الوطنية فى تطوير الكفاءة العسكرية فى بعض الدول لمواجهة قوى معادية أو لحماية استقلالها القومى .

ويمكن أن نقول إجمالا ، إن استجابة المثقفين العرب لهذا التأثير المتواصل ، الذى ظل يمثل تحديا مستمرا من الغرب ، انقسمت على نزعتين هما : التقليدية والتحديثية . والمقصود بالنزعة التحديثية هنا ؛ ما نجده من موقف إيجابى أمام التجديد والتغيير ، بل أمام مستحدثات الحضارة الغربية عموما . أما التقليدية فإنها تعبر عن موقف سلبى تجاه كل أشكال التجديد . وتعتبر التحديثية المدعاة مرادفة للتغريب المطلق ، الذى يهدد فى رأى بعضهم الهوية الخاصة فى الصميم ، استجابة لثقافة الغرب الوافدة . فسبب التخلف عندهم هو عدم الالتزام بالتراث ، أو هو ابتعاد الحاضر عنه ، وهو ما يهدد مفهوم الهوية فى الصميم .

غير أن دعاة التحديث المسمى فى لغة خصومهم بالتغريب ، يرون فى هذه التقليدية وقوفاً جامدا سلبيا غير قادر على التفاعل الإيجابى مع العوامل الخارجية . إنه فى رأيهم نزعة رجعية فى أساسها . وقد يجوز أن نسمى بعض مثقفيها بالمحافظين أصحاب التوجه التاريخى ، الذين يستلهمون نموذجهم الحضارى من تقاليد قديمة تكونت عبر التاريخ . فمواقفهم الفكرية كانت تستلزم دائما عودة إلى الوراء ، فى رأى خصومهم من أنصار التحديث . فالماضى وليس الحاضر هو محور العصر الذهبي ، لأنهم يعتقدون أن الماضى يمكن استعادته ، لأن التاريخ يكرر نفسه فى رأيهم . ومثل هذا الموقف يعد بين سائر الثقافات العالمية ، موقفا تكاد تنفرد به الثقافة العربية .

ومع ذلك فإن هذه النزعة المحافظة كانت تمثل الاستمرار التاريخى للأمة ، والصلة الباقية مع الماضي ، كما كانت تمثل فى رأى كثير من الباحثين نقطة البداية للانبعاث ، والأساس الوحيد لمقاومة التهديد الأوروبي ، فلا توجد أمة دون ثوابت . وفى الوقت نفسه ،

(*) أستاذ بجامعة عين شمس .

ليس هناك مجتمع يضرب حول نفسه أسوار العزلة سياسيا واقتصاديا وثقافيا ، فى عالم أصبح لا يعترف بثقافة الانكفاء على الذات ، استجابة لنمو الشعور القومى الذى يغرى أحيانا بالدعوة إلى مقولة الاكتفاء الذاتى فى المسألة الثقافية ، وهى دعوة خطيرة .

فى مقابل ذلك يجد الباحث أن أصحاب الاتجاه التحديثى - بوعيهم المتجدد لحركة التاريخ - كانوا يتطلعون إلى المستقبل ، ويرفضون الوضع التقليدى الذى رضى به أصحاب النزعة التقليدية إلى حد كبير ، ويستمدون تصوراتهم الأساسية من الثقافة الغربية ، وليس من تقاليد الماضى . كانت النظرة التحديثية ذات أحلام بعيدة فى التجديد ، لأن أصحابها آمنوا بأن العصر الذهبى إنما يكمن فى المستقبل وليس فى الماضى ، لأن تحقيق الهوية ليس مسألة ساكنة ، وإنما هو حركة غائية فى تطور مستمر .

مصطلح التغريب إذن قريب من مصطلح التحديث ، أو هو مرادف له ، ولكن ما يقصد إليه فى ذلك المؤيدون والمعارضون على التحديد غير واضح تماماً ، وقد يعلو الخلاف والاتهام صراحة أو ضمناً . والتهمة هنا تتجه إلى النقاء الروحى والولاء القومى من جهة ، أو إلى الجمود والتخلف الفكرى من جهة أخرى ، بحسب الموقف الأيديولوجى للمثقف بين هاتين النزعتين .

وهذا الاختلاف الواضح حول المقصود بالتغريب أو التحديث ، كما رأينا ، لا ينتهى إلى توضيح حاسم بسبب غموض المصطلح ، وتطور الواقع التاريخى الذى يفرض نفسه على المجتمعات العربية وغيرها . ولذلك نشأت نزعة إصلاحية ، تعنى بالتحديث الإسلامى ، ذات طابع وسطى ، شأن الحلول التوفيقية فى كل صدام ثقافى . وهذه النزعة تحكمها التقاليد أيضا ، ولذلك لا يعدها كثير من المؤرخين نزعة انبعاث حقيقى يؤسس للنهضة ، بل هى فى حقيقة الأمر نزعة محافظة متنورة ، متسلحة بإدراك عقلانى لوضعها وحاجاتها ، ولذلك سمحت بالتغيير ضمن حدود معينة ، كما فعلت مدرسة المنار وغيرها من المدارس الإصلاحية فى العصر الحديث . ولكن مثل هذا الاتجاه الإصلاحى الموفق بين الاتجاهين السابقين كان معرضا أيضا لنقد مزدوج على الجانبين ، فلا هو أرضى التقليديين ، ولا هو أسعد التحديثيين . وقد أثير حوله ، كما أثير حول التحديثيين ، شبهات تمس الضمير الدينى والهوية القومية والانتماء التاريخي ، نجد الإشارة إليها واضحة فى كثير من المؤلفات .

وأكثر المتحدثين فى الهجوم على التغريب يتفقون على أن التغريب «تيار بعيد المدى ، ذو أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية وفنية ، ترمى إلى صبغ حياة الأمم بعامة والمسلمين

بخاصة بالأسلوب الغربى ، وذلك بهدف إلغاء شخصيتهم المستقلة ، وخصائصهم المتفردة ، وجعلهم أسرى التبعية الكاملة للحضارة الغربية»[١] .

وفى إطار هذا التعريف المفعم بفكرة المؤامرة على العالم الإسلامى ، يعتقد أعداء التغريب أن تحديث الجيوش وتعزيزها بالسلاح والذخيرة كان من قبيل التواطؤ مع النفوذ الاستعمارى إبان عهد النهضة العربية والحاجة إلى الاحتكاك الحضارى بالغرب واستقدام الخبراء الغربيين للتدريس والتخطيط . ودليلهم فى ذلك أن السلطان محمود الثانى قضى على الإنكشارية (الجيش التقليدى للأتراك) سنة ١٨٢٦ ، وأمر باتخاذ الزى الأوروبى (فهم يرون أن مجرد تغيير الزى إلى نمط أوروبى كان ضرباً من التغريب المدبر) .

كذلك هم يدينون ما ذهب إليه السلطان العثمانى عبد المجيد ، لأنه أصدر فى سنة ١٨٣٩ منشورا يسمح فيه لغير المسلمين بأن يلتحقوا بالخدمة العسكرية . كما يدينون موقف السلطان سليم الثالث فى استقدام المهندسين من السويد وفرنسا والمجر وإنجلترا لإنشاء المدارس الحديثة . وقريب من هذا فى رأيهم ، ما فعله محمد على والى مصر الذى تولى حكم مصر سنة ١٨٠٥ ، إذ قام ببناء جيش على النظام الأوربى ، وكان ذلك مدعاة لسلسلة من إجراءات التحديث غير المقبول فى مصر . ومن ذلك أنه عمد إلى ابتعاث الأزهريين من أجل التخصص فى أوروبا . ومثله أحمد باشا باى فى تونس ، الذى سار على نمط محمد على فى ذلك .

وهؤلاء النقاد يعدون من التغريب ما حدث فى إيران حين افتتحت أسرة القاجار التى حكمت إيران كلية للعلوم والفنون سنة ١٨٥٢ على أساس غربى . أما فى لبنان فهم يعدون أن حركة التغريب قد بدأت منذ عام ١٨٦٠ عن طريق الإرساليات .

وفى مصر ، نشأت الرغبة الشديدة عند الخديوى إسماعيل فى أن يجعل مصر قطعة من أوروبا ، وكان له مشروعات ثقافية ذات طابع تغريبى فى هذا الاتجاه ، لا تلقى قبولا لديهم .

وهكذا نجد أن هذا التيار المحافظ يعد كل محاولة للاتصال بالحضارة الغربية خطأ مشيناً ، ووقوعا فى مخطط غربى متآمر على الحضارة الإسلامية ومنجزاتها ، فى أقاليمها السياسية المختلفة .

---

(١) الموسوعة الميسرة فى الأديان والمذاهب المعاصرة ، صدرت عن الندوة العالمية للشباب الإسلامى فى الرياض ، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٩ هـ - ١٨٨٩ م ، مادة التغريب ص ١٤٥ .

وفى إطار هذا التأويل المتشائم ، يتم اتهام أعلام كبار لهم دورهم فى الحركة الإصلاحية والنهضة الثقافية للعالم العربى المعاصر . والاتهام بالتغريب هنا يعنى عندهم الانفلات من الانتماء الدينى ، أو التاريخى ، بصور متفاوتة ، كما سبقت الإشارة .

وكان من العجب أن يوضع على رأس هؤلاء الأعلام الموصومين بتهمة التغريب رجل نابه مثل رفاعة الطهطاوى ، الذى ابتعث إلى باريس ، وأقام فيها خمس سنوات(١٨٢٦ - ١٨٣١) فأضيف ذلك إلى أسباب إدانته . وكذلك خير الدين التونسى ، الذى أقام فيها أربع سنوات (١٨٥٢ - ١٨٥٦) فسقط أيضا فى هوة التغريب . وعاد الرجلان كلاهما محملين بأفكار تدعو إلى تنظيم المجتمع على أساس علمانى عقلانى فى رأى هؤلاء النقاد .

ولم يسلم العلماء الذين أسهموا فى ترجمة بعض الكتب عن الفرنسية أو غيرها من مثل هذا الاتهام بالتغريب ، وخصوصا مؤلفات فولتير وروسو ومونتسكيو . فهؤلاء المترجمون ، فى رأى أصحاب الاتجاه المحافظ ، يحاولون نشر الفكر الأوروبى الذى ثار ضد الدين ، والذى ظهر فى القرن الثامن عشر .

ويدخل ضمن قائمة الاتهام بالتغريب ؛ ناصيف اليازجى (١٨٠٠ - ١٨٧١) ، وابنه إبراهيم اليازجى (١٨٤٧ - ١٩٠٦) ، وكذلك بطرس البستانى (١٨١٩ - ١٨٨٣) ، الذى كان أول مسيحى يدعو إلى العروبة والوطنية ، إذ كان شعاره : «حب الوطن من الإيمان» ، وهو شعار معيب فى نظرهم لأن القومية العربية عندهم : «حركة سياسية متعصبة ، تدعو إلى تمجيد العرب ، وإقامة دولة موحدة لهم على أساس من رابطة الدم والقربى واللغة والتاريخ ، وإحلالها محل الدين ، وهى صدى للفكر القومى الذى سبق فى أوروبا»[1] ، وهم لذلك يسعون إلى اقتلاع وهم القومية العربية من الأذهان ، مع أنها تمثل وحدة حضارية وثقافية أعمق من كل تكتل آخر على خريطة العالم . إنها وحدة تسير مع الفكرة الإسلامية فى شتى المجالات ، عقيدة وشريعة وأخلاقا وحضارة[2] .

وفى زعم هؤلاء النقاد للمؤثرات الغربية ، أن جمال الدين الأفغانى (١٨٣٨ - ١٨٩٧) كان داعية تغريب ، وهو من هو فى حشد الجهود للثورة على الاستعمار والخلاص من النفوذ الغربى . وكذلك زميله المصلح العظيم محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥) الذى كانت مدرسته فى رأيهم - ومنها رشيد رضا - تعتمد على أقصى ما تسمح به النصوص من تأويل ، بغية

---

(١) الموسوعة الميسرة فى الأديان والمذاهب المعاصرة ، ص ١٤٥ .

(٢) عفت الشرقاوى : الفكر الدينى فى مواجهة العصر . بيروت : دار العودة ، ص ٢١٧ .

التقريب بين الإسلام والحضارة الغربية . وهم يأخذون على محمد عبده ـ مثلا ـ أنه دعا إلى إدخال العلوم العصرية إلى الأزهر لتطويره وتحديثه ، فهذا الاتجاه العلمى الجليل من التغريب المعيب في رأيهم[١] .

كذلك يدخل فى زمرة هؤلاء المستغربين - عندهم - قاسم أمين (١٨٦٥- ١٩٠٨) الذى يتهمونه بالدعوة إلى المساواة بين الرجل والمرأة ، والدعوة إلى تمكين المرأة من العمل فى الوظائف والأعمال العامة . ومثله سعد زغلول (١٨٠٧ - ١٩٢٧) فهو من المتغربين أيضا لأنه دعا إلى إنشاء مدرسة للقضاء الشرعى بقصد تطوير الفكر الإسلامى من خلال مؤسسة غير أزهرية ، منافسة للأزهر كما يظنون . وكذلك أحمد لطفى السيد (١٨٧٢ - ١٩٦٣) الذى يتهم فى مؤلفاتهم بأنه نادى : «مصر للمصريين» . ثم طه حسين (١٨٨٩ - ١٩٧٣) الذى يعد فى رأيهم أبرز دعاة التغريب فى العالم الإسلامى ، بكتابيه «الشعر الجاهلي» ، و«مستقبل الثقافة فى مصر» .

وكان من الطبيعى إزاء هذه النظرة المتشائمة إلى كل احتكاك ثقافى بالغرب ، أن يحتل مصطفى كمال أتاتورك مكانة خاصة فى اتجاه الهجوم على ثقافة التغريب ، فقد كان أكثر التحديثيين صراحة فى النقل عن الغرب ، فلم يلجأ إلى تأويلات تقليدية تبرر اختياراته الحضارية ، كما فعل كثيرون ، وقد مهد فى رأيهم لتوجه تركيا فى الركب العلمانى الحديث . وفى هذا الاتجاه يعد على عبد الرازق ، بسبب كتابه الذى نشره سنة ١٩٢٥ بعنوان «الإسلام وأصول الحكم» ، ممثلا مصريا لاتجاه مشابه للعلمانية الكمالية .

وتمتد الإدانة لتشمل كل من أسهم فى فكرة جديدة ، أو قدم مشروعاً للنهضة ، أو جدد فى مجال ثقافى خلال القرن الماضى . ومن هؤلاء زكى مبارك (١٨٩١ - ١٩٥٢) الذى درس على أيدى المستشرقين وهاجم الغزالى ، ومحمد حسين هيكل (١٨٨٨ - ١٩٥٦) الذى يعد من أبرز المتغربين ، وكذلك أمين الخولى أستاذ مادة التفسير والبلاغة بالجامعة المصرية ، الذى يعتقد أنه من المروجين لأفكار طه حسين . وغير هؤلاء كثيرون ، يراهم أعداء التواصل مع الحضارة الغربية متآمرين على الإسلام والمسلمين ، يسعون إلى بسط معالم الحضارة الغربية المادية الحديثة على هذه البلاد الإسلامية ، وربطها بالعجلة الغربية ،

---

(١) انظر : محمد حسين : الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر . القاهرة : مكتبة الآداب ، ١٩٥٦ ، ص ٤٠ . وقارن : محمد البهى : الفكر الإسلامى الحديث ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٧ ، ص ٤٢٥ .

وهو ما يتم بالتدريج الآن فى رأيهم ، مع تفاوت فى تأثير حركة التغريب بحسب المواقع المختلفة لهذه البلاد[١] .

ولقد ظهر أثر هذا التغريب بوضوح ، كما يرونه ، فى مصر وبلاد الشام وتركيا وأندونسيا والمغرب العربى . أما البلاد الإسلامية الأخرى ، فتتدرج فيها درجة هذا التأثير الأقل فالأقل ، بحيث ينتهون إلى القول بأنه لم يخل بلد إسلامى أو شرقى من هذه الحركة المتغربة .

هذا ما تسجله المؤلفات المتعددة التى تعبر عن وجهة النظر المحافظة فى هذا الموضوع[٢] ، التى يعتقد أصحابها أن إنسان العصر الحالى يجد نفسه أمام طوفان من المعلومات المشوشة المتناقضة حول أحزاب وتيارات فكرية وسياسية وفرق وأديان وفلسفات لا يكاد يبصر فيها وجه الحقيقة الموضوعية ، وأن موضوع التغريب من المشكلات الأساسية فى ثقافة العصر .

وهكذا فهم موضوع التحديث باعتباره تغريبا للأمة ، وقضاء على هويتها التاريخية . وترتب على ذلك إدانة كاملة لكل تواصل مفيد مع ثقافة الغرب ، مع أن لكل ثقافة قومية أصولا ثابتة لا تتبدل مع الأيام إلا بالحد الأدنى الذى لا يعوق التقدم ، كما أن لها فروعا لا تنفك تتغير كلما تغيرت الظروف من حولها . ولكن المهم ، كيف نوفق بين ذلك الفكر الوافد ، وبين ثقافتنا الخاصة بالحوار والتأمل . وكما يقرر الدكتور زكى نجيب محمود ، فإن الأصل فى الفكر إذا جرى مجراه الطبيعى المستقيم هو أن يكون حواراً بين «لا» و «نعم» وما يتوسطهما من ظلال وأطياف ، «فلا الرفض المطلق الأعمى يعد فكرا ، ولا القبول المطلق الأعمى يعد فكراً ، ففى الأول عناد الأطفال ، وفى الثانى طاعة العبيد»[٣] .

إن علاقتنا بالثقافة الغربية يجب أن يسودها مثل هذا الحوار ؛ بمعنى أن نقبل من الآراء المعروضة ما نقبله ، ونرفض ما نرفضه ، وفقا لما تقتضيه المصلحة . على أن القبول يكون قبولاً لما نظن أنه الصواب ، ويكون الرفض رفضا لما نظن أنه الخطأ . وهذا «الظن» الذى هو سمة لا مندوحة عنها فى فكر البشر ، هو الذى يجعل الصواب المقبول صوابا يحتمل الخطأ ، كما يجعل الخطأ المرفوض خطأ يحتمل الصواب . وهذا يتفق مع موقف أحد علمائنا

---

(١) الموسوعة الميسرة فى الأديان والمذاهب المعاصرة ، ص ١٤٥ .

(٢) انظر : أنور الجندى : شبهات التغريب فى غزو الفكر الإسلامى ، بيروت ، ١٩٧٨ .

(٣) زكى نجيب محمود : تجديد الفكر العربى . القاهرة : دار الشروق ، ١٩٧١ ، ص ٣ .

الكبار الذى كان يقول : «رأينا صواب يحتمل الخطأ ، ورأى غيرنا خطأ يحتمل الصواب» . وبمثل هذه النظرة إلى «نعم» و«لا» ، يصبح نسبيا ما حسبناه بادئ الأمر مطلقاً ، ويصبح مبصرا ما كان بادئ الأمر مكفوف البصر ، فى مواقف القابلين والرافضين على السواء[١] .

وفى تاريخ الحضارة الإسلامية ما يدل على أن العرب فتحوا قلوبهم وعقولهم لكل ما حولهم من الثقافات بمثل هذا الاعتبار الحكيم ، فأخذوا وأعطوا أنفس ما تعتز به الثقافة الإنسانية . كان هذا فور اكتشافهم الأول للثقافة الغربية فى صورتها اليونانية التى كانت سائدة خلال المد الإسلامى فى العصر العباسي[٢] . ولم يجد العرب حرجا فى الإفادة من كل إنجازات عصرهم . لكن الحالة السياسية المعكوسة فى الاكتشاف الثانى - أى المعاصر - هى التى تميز تمييزا دقيقا بين الاستمدادات الثقافية التى قام بها المسلمون فى القرنين الثامن والتاسع الميلاديين ، وتلك التى قام بها العالم الإسلامى فى الوقت الحاضر . فالعالم الإسلامى إذ ذاك لم يكن فى موقف دفاعى ، كما يلاحظ بحق بعض المؤرخين ، ولكنه تبنى تلك الإمكانات لمصلحته هو ، وفعل ذلك فى ريث وأناة . وإذا كان قد وقع تحت تأثير ضغط ، فلم يكن ذلك من الخارج ، ولكن بدافع من مرحلة التطور التى يمر بها . وبالاختصار ، فإن الملابسات السياسية التى توجه النقل الثقافى فى عصرنا الحاضر هى التى تجعله صعبا من الوجهتين النفسية والاجتماعية ، ومفككا لموقف الجماعات التى تستقبل هذا النقل دون روية . فالاختيار ، وتحديد الوقت ، والتأثر الإيجابي ، ورد الفعل المعادى ، كل أولئك لم يعد خاضعا لحالة النمو ، ولا للحاجات الذهنية والوجدانية للمستعير ، ولكنه يخضع للطموح الثقافى الذى قد يصل إلى درجة الدعوة إلى التغريب المطلق ، ولسلسلة من الأحوال الاضطرارية التى ليس للمستعير عليها إلا تسلط محدود[٣] . ومن هنا يرى بعض المؤرخين أن العباسيين كانوا يسيرون فى طريق حمى عصرهم من الأخطار المصاحبة للاستمداد الثقافى فى عصرنا الحاضر الذى يتحكم فيه النزوع نحو الغرب .

فى هذا الإطار الحضارى الجديد ، نشأت صعوبة واجهت أصحاب نزعة التحديث من المثقفين الذين يقفون من المدنية الغربية موقف المعجب المشوق[٤] . لذلك فإن الظروف

---

(١) زكى نجيب محمود : تجديد الفكر العربى ، ص ٣ .
(٢) انظر : محمد عابد الجابرى : تكوين العقل العربى . ط ٥ . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩١ ، ص ٢٢٠ .
(٣) انظر :عفت الشرقاوى : الفكر الدينى ، ص ٨٣ .
(٤) فون جرونباوم : تأثر الأمم الإسلامية بمدنية الغرب ، نظرية الاستمداد الثقافى ، ص ٨٩ ، ضمن أعمال مؤتمر : الثقافة الإسلامية والحياة المعاصرة ، ترجمة : محمد خلف الله أحمد . القاهرة : مكتبة النهضة ، ١٩٥٥ .

السياسية الجديدة هى التى تضفى على حوار الثقافات هذا الجدل الخاص فيما يتعلق بالاستمداد الثقافى . فحضارة المسلمين واجهت العصر الحديث ، وقد تخلفت عن الركب ، فى مقابل حضارة الغرب النابضة بالحركة والحياة التى يشرق فى جنباتها ضياء العلم ، وتدفئها حرارة العمل . ووجد المسلمون أنفسهم وقد أصبحوا فى موقع الأدنى والأضعف الذى يرغب الآخرون فى السيطرة عليه واستغلال موارده .

وهذه المفارقة بين القوة والضعف كانت تعم أقطار المسلمين جميعا ، فليس هناك قطر واحد لم تصبه نكبة التخلف . وقد عانى العالم الإسلامى كله مرارة هذا اللقاء بين القوى الغاصب المنتصر المؤيد بمستحدثات العلم والتكنولوجيا ، وبين الضعيف المتخلف المقيد بجمود التقليد . ولقد كان من الطبيعى أن يحاول المسلمون تفهم أسرار هذه الحضارة الطارئة ، وينفروا إلى أقطار الغرب ، فيأخذوا عنها تلك الاكتشافات العلمية والمناهج العملية التى تقدمت بفضلها هذه الأمم الغربية[1] .

وهذا الاجتهاد من جانب العالم الإسلامى الذى حتمته الضرورة الحضارية فى مواجهة العصر ، هو نفسه الذى يسمى عند بعض المحافظين بالتغريب ، كما رأينا فى الأمثلة السابقة ، إذ يرون فيه فقدانا للهوية ، وتآمرا على الثقافة الإسلامية كما ذكرنا . وهذا نفسه هو الذى نتج عنه عند بعض المثقفين شعور متناقض نحو ثقافة الغرب يتراوح بين التقدير العظيم والعداء الشديد . فكيف يمكن أن يجمع المثقف المسلم فى نفسه بين الإعجاب بما وصل إليه الغربيون من تقدم من جهة ، والحقد على هذا المستعمر الغازى من جهة أخرى فى الوقت نفسه؟ وهذا هو جوهر مشكلة الأصالة والتجديد فى العالم الإسلامى حتى وقتنا الحاضر : الحيرة بين القبول والرفض ، والتردد بين الإعجاب والكراهية . وهذا مأزق نفسى خاص فى صراع الحضارات ، يغلب على ثقافة المسلم المعاصر .

من أجل ذلك صارت مسألة التمدن الإسلامى موضوعا للتأمل والبحث على النحو الذى رأينا جانبا منه . فقد أثيرت الدعوة إلى الوقوف عند القديم على قدمه ، كما كان هناك من طرف آخر من يدعون إلى البدعة التى لم تسبق . وكان هناك من يجتهدون فى التوسط بين الأمرين ، لأنهم رأوا أن المغالاة فى الجمود قد تتهدد المعرفة ، وأن المغالاة فى التجديد قد تتهدد الإيمان . ومن حسن التوفيق أن الاعتدال الكريم وجد أحيانا سبيله عند عدد كبير

---

(١) أبو الأعلى المودودى : موجز تاريخ تجديد الدين وإحيائه ، ترجمة محمد كاظم سباق . القاهرة : دار الفكر ، ١٩٣٨ ، ص ١٨٢ .

من المثقفين الذين يميلون إلى الإفادة من مستحدثات المدنية الجديدة مع الاحتفاظ بالأصول القديمة . وفى هذا الإطار الاجتهادى يستمر الاستمداد الثقافى من الحضارة الغربية ، بل هو يتم فى أبعد ما يتصوره الإنسان مجالا لهذا الاستمداد .

ولما كانت الخصائص الفردية للثقافة الأجنبية أكثر قبولا من تلك الثقافة فى عمومها ، فقد استطاع المثقف الحديث أن يفيد من مناهج جديدة فى التفكير ، هى التى يظن خصوم التجديد أنها من قبيل التغريب .

ومع ذلك فإن هذه الاستفادة من المناهج الجديدة لم تسمح للثقافة الأجنبية أن تطغى تماما على شخصية المثقف المعاصر فى المجتمع العربى ، بحيث تحطم قيمه التاريخية أو تشكل خطرا على عقيدته الدينية نتيجة التأثير المادى الأجنبى . ولقد ظل سريان العناصر الغربية مقصورا على ما يمكن أن يهاجر من قوم إلى آخرين ، كالفنون الصناعية والتطبيقية . وهذه العناصر لم تطبع العالم الإسلامى بالطابع الغربى الذى يتوهمه خصوم التغريب بالمفهوم الذى قدمناه ، بل هى لم تزد على الارتفاع بمناهج التفكير إلى مستوى عقلى أعلى ، وتنسيق الاقتصاد والفنون الصناعية وتنظيم الدولة . فهى لم تشمل المبادئ الأساسية المتضمنة فى الدين والفلسفة والفن ، لذلك لم يفقد المجتمع الإسلامى نفسه فى المدنية الغربية كما توهم بعض المحافظين ، لأن قبول عنصر من ثقافة أجنبية لم يستلزم أن يجر وراءه سائرها ، بالإضافة إلى أن هذا القبول لم يتم عن طريق النقل المباشر لقيم مرتبطة بتاريخ معين ، أو تجارب قومية خاصة ، بحيث تكون ذات تأثير مدمر فى الثقافة المستقبلة ، كما يتوهم أصحاب النزعة المحافظة .

وبتحقيق هذا الوعى يتم التواصل بين الشرق والغرب ، ولا تستتبع الاستمدادات من الحضارة الكبرى دائما استمدادات إضافية مجددة ، يمليها تقليد المغلوب للغالب ، بحيث تعتبر عامل تفكيك فى المجتمع المستقبل .

وهكذا يمكن أن نقول فى إيجاز ، بعد الذى تقدم : إن مسألة التغريب التى تشغلنا اليوم والتى تعبر عن هذا القلق بين أمجاد الماضى وآمال المستقبل ، يمكن أن يحسمها مراعاة الفرق بين روح الحضارة وأدوات المدنية فى تاريخ التطور البشرى . فمن الممكن أن نقول إننا نحمى هويتنا بالحفاظ على حضارتنا باعتبارها صورة التعبير عن الروح العميقة للمجتمع . فأما مظاهر التقدم الآلى والتكنولوجى ، فإنها تتصل بمعنى المدنية فى إطارها العام . ولا بأس من التغريب الحر فى هذا المجال ، باعتبار أن الحضارة هى : «ما نحن» ، والمدنية هى :

«ما نستعمل» . وبعبارة أخرى ، فإن حضارتنا تتمثل فى الفنون والآداب والديانات والأخلاقيات ، بينما يتمثل الجانب المدنى منها فى السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا .

وعلى هذا ، فلا مجال لما يسمى بالتغريب فيما يتصل بالقيم العليا للمجتمع المتمثلة فى نشاطه الروحى والوجدانى ، أى فى حضارته التى هى جوهر ذاته ، بينما يجوز لنا ، بل يجب علينا أحيانا أن نلجأ إلى التحديث بمعنى التجديد على الأنماط الغربية الناجحة فى كل ما يتصل بغير ذلك من شئون الحياة ، أى فى مدنيتنا ، لأننا لا نملك حق التغريب فيما يتصل بتراثنا المدخر المتراكم ، بينما يحق لنا أن نمارس هذا التحديث فى كل ما يتصل بإنشاءاتنا الاجتماعية والاقتصادية وغيرها ، إذا كان ذلك معينا على تحسين نظام الدولة وازدهار العمران ، وحماية الوطن ، أى مادام هذا الغرب أعلم منا بشئون دنيانا .